Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 3 | Page 376 – 406 |2026 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The Impact of Practicing Takaful Insurance on Sustainable Development in Yemeni Insurance Companies

Ali Ahmed Mohammed Al-Idrisi [1,*], Jabr Abdul Qawi Ismail Al-Sunbani [1]
[1]Department of Business Administration, Faculty of Commerce and Economics - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *aburafea@gmail.coom*

Keywords

1. Takaful Insurance
2. Sustainable Development
3. Governance
4. Insurance Companies
5. Yemen

Abstract:

This study aimed to evaluate the impact of Takaful insurance practices, with its developmental, legislative, and governance dimensions, on achieving sustainable development in its economic, social, environmental, and cultural dimensions in Yemeni insurance companies.

The study adopted a quantitative, descriptive, and analytical approach. A robust questionnaire consisting of (38) items was administered to a purposive sample comprising all employees at the main headquarters of (9) Yemeni Takaful insurance companies in the capital, Sana'a. The sample size was (220) individuals. Data were analyzed using descriptive and analytical statistical methods (simple and multiple regression analysis).

The results showed a statistically significant positive impact of Takaful insurance on sustainable development, explaining 40.8% of the variance in the dependent variable. The governance (β=0.539) and development (β=0.386) dimensions had the greatest positive impact. In contrast, the legislative dimension showed a statistically significant negative effect (β = -0.166), attributed to the absence of a specific law regulating Takaful insurance activities and appropriate to its nature. The results also revealed disparities in the level of practice, with both dimensions (legislative and governance) recording a relatively high level, while the development dimension was the weakest.

Based on the study's findings, it recommended a set of outcomes, the most important of which are: issuing a law specific to Takaful insurance and strengthening the governance and developmental role of insurance companies.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 3 | Page 377 – 406 | 2026
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر ممارسة التأمين التكافلي على التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية

علي أحمد محمد الإدريسي [1]*، جبر عبد القوي إسماعيل السنباني [1]

[1]قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

المؤلف: *aburafea@gmail.coom*

الكلمات المفتاحية

1. التأمين التكافلي
2. التنمية المستدامة
3. الحوكمة
4. شركات التأمين
5. اليمن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر ممارسة التأمين التكافلي بأبعاده (التنموي، التشريعي، الحوكمة) على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية) في شركات التأمين اليمنية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة مُحكمة مكونة من (38) فقرة على عينة قصدية شملت جميع العاملين في الإدارات العليا والوسطى ورؤساء الأقسام في المراكز الرئيسة لشركات التأمين التكافلي اليمنية البالغ عددها (9) شركات في أمانة العاصمة صنعاء، وبلغ حجم العينة (220) مفردة، وحُللت البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية (تحليل الانحدار البسيط والمتعدد).

وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتأمين التكافلي على التنمية المستدامة، حيث فسر ما نسبته (40.8%) من التباين في المتغير التابع، وكان البعدان (الحوكمة والتنموي) هما الأكثر تأثيرًا إيجابيًا، في حين أظهر البعد التشريعي تأثيرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية، مما يعزى إلى غياب قانون خاص ينظم أنشطة التأمين التكافلي ويلائم طبيعته، كما كشفت النتائج عن تفاوت في مستوى الممارسة، حيث سجل البعدان (التشريعي والحوكمة) مستوى مرتفعًا نوعًا ما، في حين كان البعد التنموي هو الأضعف.

واستنادًا إلى ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، أهمها: إصدار قانون خاص بالتأمين التكافلي، وتعزيز كل من بعد الحوكمة والبعد التنموي في شركات التأمين.

المقدمة:

في عالم يشهد تحولات اقتصادية عميقة وتحديات تنموية غير مسبوقة، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة آليات مبتكرة تدعم تحقيق التنمية المستدامة، التي لم تعد مجرد خيار، بل ضرورة حتمية لضمان مستقبل الأجيال القادمة، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من هشاشة اقتصادية وتحديات بيئية واجتماعية متداخلة.

وفي هذا السياق، يظهر التأمين التكافلي كنموذج مالي إسلامي متكامل، لا يقتصر دوره على توفير الحماية المالية التقليدية، بل يتجاوزها ليشمل أبعادًا تنموية واجتماعية عميقة؛ إذ يقوم هذا النموذج على مبادئ التكافل والتعاون، مقدمًا رؤية شاملة تجمع بين الضوابط الشرعية ومتطلبات التنمية المعاصرة، مما يجعله أداة فاعلة محتملة لتحقيق الاستدامة بمختلف أبعادها.

ولفهم الآلية التي يمكن من خلالها أن يسهم التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، تبرز هذه الدراسة لتحليل العلاقة المباشرة بينهما.

وفي سياق البيئة اليمنية، التي تشكل نموذجًا فريدًا للدراسة بسبب ظروفها الاستثنائية، تكتسب هذه العلاقة أهمية كبيرة؛ إذ تشير القراءات الأولية إلى وجود تفاعلات معقدة بين التأمين التكافلي والتنمية المستدامة، تستدعي البحث العميق لفهم طبيعتها وآليات عملها، لا سيما في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في سياق البيئات الهشة التي تعاني من اضطرابات متعددة.

لذلك، تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية جادة لسد هذه الفجوة المعرفية، من خلال تقديم إطار نظري متكامل يحلل بعمق التفاعل بين التأمين التكافلي والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

بغرض تحديد الفجوة البحثية لهذه الدراسة، وإثراء الإطار النظري، وبناء أداة الدراسة، واختيار المنهجية البحثية المناسبة، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل النتائج، اطلع الباحثان على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة وأبعادها الفرعية، مع التركيز على الدراسات التي تناولت العلاقة بين التأمين التكافلي والتنمية المستدامة، وفيما يلي أهم الدراسات التي اطلع عليها الباحثان:

الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة (الصبري، 2018) بعنوان: "دور شركات التأمين في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى تشخيص المعوقات التي تحد من هذا الدور والاستفادة من أفضل الممارسات العربية للتغلب عليها، وأشارت النتائج إلى وجود تحديات هيكلية تتمثل في انتماء معظم الشركات لمجموعات تجارية تؤمن على أعمالها الذاتية مما يفقدها المصداقية ويرفع أقساط إعادة التأمين، إضافة إلى غياب التشريعات المنظمة وضعف الوعي التأميني في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة الهيكلة الفنية والمالية للشركات، وتطوير التشريعات، وتنفيذ برامج توعوية تتناسب مع المستوى الثقافي للمجتمع.

2. **دراسة (محمد، 2015) بعنوان:** "أسباب تدني التغطية التأمينية للتأمينات الاجتماعية من منظور تسويقي".

هدفت الدراسة إلى تشخيص أسباب ضعف التغطية التأمينية في مؤسسة التأمينات الاجتماعية اليمنية من خلال تقييم الأنشطة التسويقية، وخلصت النتائج إلى

أن ضعف الثقافة التأمينية في السوق، وضعف جاذبية الخدمات المقدمة، وانخفاض إقبال أصحاب الأعمال على التسجيل، وضعف التنسيق مع شركاء العمل التأميني، هي أسباب جوهرية للمشكلة، في حين لم يكن للأنشطة التسويقية الحالية تأثير معنوي، وأوصت الدراسة بتبني التوجه التسويقي، وتدريب الكوادر، وتنويع الخدمات لتعزيز الجاذبية.

3. **دراسة (سيف، 2012)** بعنوان: "دور صناعة التأمين في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية" بتحليل واقع القطاع واستثماراته. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمته الفعلية في التنمية الاقتصادية، وأظهرت النتائج وجود ضعف كبير في هذه المساهمة، وعزت ذلك primarily إلى محدودية الطلب على منتجات التأمين نتيجة لضعف الوعي التأميني، وطالبت الدراسة بوقف منح تراخيص جديدة للشركات ورفع رؤوس أموال الشركات القائمة لتمكينها من تلبية الاحتياجات المحلية والمنافسة في ظل انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

4. **دراسة (علمي وآخرون، 2018) بعنوان:** "التأمين التكافلي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة عينة من دول مجلس التعاون الخليجي" على دول الإمارات والسعودية وقطر. هدفت الدراسة إلى قياس مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة، وأظهرت النتائج مساهمة إيجابية من خلال توفير منتجات متنوعة، وخلق فرص عمل، وتنويع الاستثمارات، لكن القطاع لا يزال يواجه تحديات مثل انخفاض معدل الانتشار ونقص الوعي، وأوصت الدراسة بزيادة الشفافية، وتطبيق الحوكمة، وتعزيز التعاون مع البنوك الإسلامية، ونشر الوعي التأميني.

5. **دراسة (بطاهر وبختة، 2018)** بعنوان: "شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى مقومات هذا النوع من الشركات ودوره، وأكدت النتائج مساهمة شركات التأمين التكافلي في دعم الأنشطة الاقتصادية وتوفير الوظائف وتنويع الاستثمارات، مما يدعم التنمية المستدامة، وخرجت الدراسة بتوصيات مماثلة لدراسة (علمي وآخرون، 2018) بشأن توحيد المعايير ونشر الوعي.

6. **دراسة (ابن خضيرة، 2018) بعنوان:** "دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية" الدور الاقتصادي الكلي للتأمين.

ركزت الدراسة على كيفية مساهمة القطاع في بناء الاقتصاد الوطني من خلال تجميع المدخرات، وتمويل المشاريع، وتدعيم الثقة الائتمانية، وتوفير الأمان للمؤمن لهم، وأوصت الدراسة بالارتقاء بالمهن التأمينية، وتنمية السوق، وتحسين كفاءة المؤسسات، وتشجيع المواطنين على الإقبال على التأمين.

7. **دراسة (بوسبعين، 2015) بعنوان:** "دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين" بتحليل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع.

أكدت الدراسة أن دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الشركة الوطنية للتأمين يتجاوز تقديم الخدمة إلى استثمار الأقساط في مشاريع تنموية، مما يسهم في تمويل الاقتصاد وضمان الأمان ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤمن لهم، وأوصت الدراسة بتطوير المنتجات التأمينية وضرورة قيام الجهات الإشرافية بتقييم أداء الشركات.

8. **دراسة (عطا الله، 2014) بعنوان:**

"دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى ربط هذا النوع من التأمين بالتنمية المستدامة بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال دراسة حالات ماليزيا والسودان والإمارات، وأثبتت الدراسة وجود دور فعال لهذه المؤسسات، وأوصت بتوحيد المعايير الشرعية، ورفع درجة تأهيل العاملين، ووضع إطار قانوني موحد عالميًا، وتشجيع الاستثمارات البيئية.

9. دراسة **(غراف، 2016) بعنوان: "التأمين الإسلامي والتنمية من خلال صندوق التكافل".**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور شركات التأمين التكافلي في تحقيق الاعتراف العالمي بها، وبناء الثقة لدى المستأمنين، مع إبراز المزايا والمنافع الاقتصادية والاجتماعية لصندوق التكافل ومساهمته في الاستغلال الأمثل للأقساط على المستويين الجزئي والكلي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبّقت على عينة من شركات التأمين الإسلامي في الأردن، وخلصت إلى أن صناعة التأمين الأردنية تحتاج إلى تطوير أساليبها لتحسين الأداء، وأن شركات التأمين الإسلامي قادرة على منافسة نظيرتها التجارية، بل قادرة على التفوق عليها بسبب تنوع منتجاتها وطريقة توزيع الفائض التأميني الذي يعدّ أبرز مميزاتها، وأوصت بأن يكون حملة الوثائق المستحقين الأساسيين لهذا الفائض.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

1. **دراسة (Al-Saqqaf, 2009) بعنوان:**

"The Impact of the Awareness and Capabilities of YICS on Creating Strategies under WTO".

"تأثير وعي وقدرات شركات التأمين اليمنية على وضع الاستراتيجيات في ظل منظمة التجارة العالمية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استعداد شركات التأمين اليمنية للمنافسة في ظل تحرير السوق طبقًا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكشفت الدراسة أن الإدارات العليا تدرك التحديات ولكنها تفتقر إلى القدرات القوية لخلق مزايا تنافسية واستراتيجيات فعالة لمواجهتها، وأوصت بتطوير القدرات التنافسية، وإنشاء إدارات للبحث والتطوير والشؤون القانونية، وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة.

2. **دراسة (Jan et al., 2021)** بعنوان:

"Developing an Islamic Corporate Governance framework to examine sustainability performance in Islamic Banks and Financial Institutions".

"تطوير إطار عمل للحوكمة المؤسسية الإسلامية لفحص أداء الاستدامة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية".

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤى لواضعي السياسات لتعزيز العمليات المستدامة من خلال حوكمة رشيدة،

واقترحت الدراسة ستة مقترحات لتعزيز صنع القرار المسؤول الذي يدعم الاستقرار المالي والنمو المستدام.

3. **دراسة (Shaik & Babu, 2018) بعنوان:**
"Shaik & Babu (2018) "Micro insurance-mechanism and opportunities for the sustainable development of Indian economy".
"آلية التأمين الصغير وفرص التنمية المستدامة للاقتصاد الهندي".

هدفت الدراسة إلى تحليل سوق التأمين الصغير في الهند كآلية لمكافحة الفقر وعدم المساواة، وكشفت عن معوقات رئيسة تشمل نقص الوعي، وعدم رضا العملاء عن الخدمات، وعدم وجود بنية تحتية مناسبة للوصول إلى القطاع غير الرسمي، وعدم تركيز شركات التأمين على ذوي الدخل المحدود، وأوصت الدراسة بحملات توعية مكثفة وأنشطة ترويجية بمساعدة القنوات العامة، مع تشجيع دور القطاع الخاص.

4. **دراسة (Kanojia, 2014) بعنوان:**
"Insurance and its Role in Sustainable Development".
"دور التأمين في التنمية المستدامة في الهند".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه شركات التأمين في الهند، مثل: صعوبة تطوير منتجات للمناطق عالية الخطورة، وضعف الوعي بالتأمين المستدام، ومخاطر تغير المناخ، وأوصت الدراسة بأن تتبنى الشركات تقنيات مبتكرة وتعيين خبراء متخصصين، في حين أوصت الحكومة بتنظيم حملات توعية بشأن القضايا البيئية.

5. دراسة (الدرغال وعبد العزيز، 2020) بعنوان:
"Takaful insurance contributions to finance economic development".
"إسهامات التأمين التكافلي في تمويل التنمية الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى إبراز الفروق الجوهرية بين التأمين التجاري والتكافلي، وبيان تنوع الصيغ الإدارية والاستثمارية في مؤسسات التأمين التكافلي وأثرها الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمقارن، ومن أبرز نتائجها إمكانية مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في دفع عجلة التنمية بالشراكة مع المصارف الإسلامية، وأوصت الدراسة بنشر ثقافة التأمين التكافلي ودعم مؤسساته.

6. **دراسة (Pfeifer & Langen, 2020) بعنوان:**
"Insurance business and sustainable development".
"أعمال التأمين والتنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى تحليل استجابة شركات التأمين، خاصة الصغيرة والمتوسطة في أوروبا، لمتطلبات الاستدامة في إطار لوائح مثل الملاءة المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع أمثلة تطبيقية، ومن أبرز نتائجها أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تبني استراتيجيات مستدامة بكفاءة، وأن التركيز على المخاطر المناخية فقط يتجاهل جوانب اقتصادية واجتماعية مهمة.

7. **دراسة (Ilyukhin, Ilyukhina, & Radkovskaya, 2021) بعنوان:**
"Sustainable Economy Instruments: Modeling the Insurance Market".
"أدوات الاقتصاد المستدام: نمذجة سوق التأمين".

تناولت الدراسة تطوير نماذج قياسية للتنبؤ بمؤشرات سوق التأمين كعامل محوري في تحقيق الاستدامة الاقتصادية في روسيا، وهدفت إلى تحليل العلاقة بين

مؤشرات سوق التأمين والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة (2005-2019)، واعتمدت على المنهج الكمي من خلال تحليل الانحدار والارتباط، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين متوسط دخل الفرد ومبالغ التأمين تحت العقود، كما كشفت عن زيادة درجة احتكار السوق، وأوصت باستخدام النماذج المُطورة في تخطيط استراتيجيات تطوير سوق التأمين.

8. **دراسة (Lapinskaite & Radikaite, 2015)**

بعنوان:

"Analysis of Measurement of Sustainable Development in the Insurance Company".

"تحليل قياس التنمية المستدامة في شركة التأمين".

هدفت الدراسة إلى تحليل وتطبيق منهجين مختلفين لقياس أداء الشركات على صعيد التنمية المستدامة، وهما: مؤشر داو جونز للاستدامة (DJSI) وشبكة الاستدامة المؤسسية (CSG)، وذلك في أكبر شركة تأمين في ليتوانيا ودول البلطيق، واعتمدت الدراسة على منهجية التحليل النوعي من خلال الاستبانات وتحليل الخبراء، وأظهرت النتائج أن الشركة حصلت على الدرجة الفضية (Silver Class) في تصنيف DJSI لعام 2010، في حين صُنفت في المركز السابع (Position VII) طبقًا لشبكة (CSG)، مما يشير إلى أداء اقتصادي وبيئي جيد، لكن مع ضعف في البعد الاجتماعي، كما أبرزت أن نتائج القياس قد تختلف باختلاف المنهجية المستخدمة وزمن التطبيق، مما يدل على أهمية اختيار أدوات القياس المناسبة والسياق الزمني عند تقييم الأداء المستدام، وأوصت الدراسة بضرورة أن تولي الشركات اهتمامًا أكبر للبعد الاجتماعي في استراتيجياتها، كما دعت إلى مزيد من البحث.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

بعد قراءة وتحليل ما تضمنته الدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها، وجد الباحثان أنه يمكن الاستفادة مما احتوته تلك الدراسات على النحو الآتي:

- ساعدت الدراسات السابقة الباحثين على تكوين تصور عن متغيرات الدراسة الحالية من حيث المفهوم والمنهجية، إضافة إلى إثراء الإطار النظري، حيث يمكن البناء على ما توصلت إليه الدراسات السابقة في شرح متغيرات الدراسة.
- التعرف على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والاستفادة منها من حيث صحة الربط بين المتغيرات المستخدمة وتحديد تأثير المتغيرات على بعضها بعضًا.
- الوصول إلى بعض المصادر والمراجع التي أتاحتها الدراسات السابقة، ولم تكن في متناول الباحثين معرفتها.
- ساعدت الدراسات السابقة في توسيع القاعدة الخلفية والمعرفية والمعلوماتية عن متغيرات ومحاور الدراسة.

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

- أنها تعتبر من أوائل الدراسات (في حد علم الباحثين) من حيث الهدف الذي تسعى إليه، وهو التعرف على أثر التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية.
- أنها طُبقت على شركات التأمين التي تمارس التأمين التكافلي بالجمهورية اليمنية.
- أنها تتناول أبعادًا جديدة في التأمين التكافلي لم يسبق تناولها من قبل، وذلك طبقًا لطبيعة الدراسة وهدفها.

الفجوة البحثية:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تتضح الفجوة البحثية في الآتي:

- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التأمين التكافلي والتنمية المستدامة في اليمن.
- غياب البعد الشمولي للتنمية المستدامة (اقتصاديًا، اجتماعيًا، بيئيًا، ثقافيًا) في معظم الدراسات.
- اختلاف مجتمعات الدراسة، حيث ركزت معظم الدراسات على دول أخرى دون اليمن، كما ركزت أغلب الدراسات التي تناولت البيئة اليمنية على قطاعات أخرى غير قطاع التأمين.

وبناءً على ذلك، سعت الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل تأثير التأمين التكافلي على التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشير التقارير والدراسات المحلية والدولية، مثل: تقرير التنمية البشرية 2019، وتقرير التنمية الاقتصادية 2020، والرؤية الوطنية اليمنية 2019، إلى أن الجمهورية اليمنية تحتل مراكز متأخرة في معظم مؤشرات التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد انعكس هذا الضعف العام على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما فيها قطاع التأمين في اليمن.

وقد أكدت التقارير الصادرة عن الاتحاد اليمني للتأمين (2018) والدراسات الأكاديمية (كدراسة سيف، 2012) أن شركات التأمين اليمنية تواجه تحديات ومشكلات هيكلية حادة تمثل الوضع الراهن، وتحد من نموها وتطورها، وتعوق مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن طبيعة هذه المشكلات ودرجة تأثيرها لم تُدرس بشكل كافٍ في إطار العلاقة بين تطبيق نموذج التأمين التكافلي كبديل أو مكمل، وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

وعليه، تتمحور المشكلة في الغموض المحيط بالوضع الحالي لكل من الآتي:

1.مدى ممارسة وتطبيق التأمين التكافلي بأبعاده (البعد التنموي، البعد التشريعي، بعد الحوكمة) في شركات التأمين اليمنية.

2.مدى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي) في شركات التأمين اليمنية.

ونظرًا لنقص التشخيص الدقيق لهذين المتغيرين (المستقل والتابع) والعلاقة بينهما، برزت الحاجة إلى هذه الدراسة لتقييم الواقع الفعلي وقياس الأثر.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بشكل أوضح في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر ممارسة التأمين التكافلي على تحقيق التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

1.ما مستوى ممارسة أبعاد التأمين التكافلي (البعد التنموي، البعد التشريعي، بعد الحوكمة) في شركات التأمين اليمنية محل الدراسة؟

2. ما مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي) في شركات التأمين اليمنية محل الدراسة؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحديد "أثر ممارسة التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية"، ويتفرع منه الأهداف الآتية:

1- تحديد مستوى ممارسة أبعاد التأمين التكافلي (البعد التنموي، البعد التشريعي، بعد الحوكمة) في شركات التأمين اليمنية محل الدراسة.

2- تحديد مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي) في شركات التأمين اليمنية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري لقطاع التأمين، ولا سيما التأمين التكافلي، في تعزيز التنمية المستدامة، حيث توجد علاقة تكاملية بين المفهومين؛ فالتأمين يُعد أداة فاعلة لتحقيق التنمية واستدامتها، في حين تشكل التنمية المستدامة الركيزة الأساسية لاستقرار قطاع التأمين، ويمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال الجانبين النظري والعملي على النحو التالي:

أولًا: الأهمية العلمية (الإضافة المعرفية):

تمثل هذه الدراسة إضافة للأدبيات الأكاديمية من خلال ما يلي:

1. **سد فجوة بحثية:** تسهم الدراسة في سد نقص المعرفة والفجوات البحثية في البيئة اليمنية، من خلال تركيزها على العلاقة بين متغيرين حيويين هما التأمين التكافلي (كبديل إسلامي) والتنمية المستدامة، وهي علاقة لم تحظَ بالبحث الكافي في السياق اليمني على الرغم من الحاجة الملحة إليها.
2. **توفير أساس منهجي للدراسات المستقبلية:** توفر الدراسة أداة قياس (استبانة) مثبتة باختبارات الثبات والصدق، ونتائج موثوقة يمكن أن تكون أساسًا يُبنى عليه، وتفتح المجال أمام الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات الأعمق والأكثر تخصصًا حول أبعاد التأمين التكافلي وآثاره على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. **تقديم إضافة معرفية متميزة:** يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في نقل مفهوم التأمين، ولا سيما الخصوص التكافلي، من النطاق التقليدي (الشرعي، الفني، المالي) إلى نطاق أوسع يرتبط بقضايا التنمية المستدامة والمجتمعية.

ثانيًا: الأهمية العملية (الإسهام في حل المشكلة):

تسهم مخرجات هذه الدراسة في معالجة مشكلة ضعف أداء قطاع التأمين ومساهمته في التنمية المستدامة في اليمن، وذلك من خلال ما يلي:

1- **توفير تشخيص للوضع الراهن:** حيث ستقدم هذه الدراسة تشخيصًا لواقع الحال من خلال تقييم مدى ممارسة شركات التأمين اليمنية لأبعاد التأمين التكافلي، وقياس مستوى تحقيقها لأبعاد التنمية المستدامة، كخطوة أولى أساسية نحو وضع الحلول العلمية للمشكلات التي تعترض نشاطها وتحد من توسعه.

2- **توجيه صناع القرار وواضعي السياسات:**

تسهم نتائج الدراسة في تمكين المسؤولين في شركات التأمين والجهات الرقابية (الإدارة العامة لشركات التأمين، الاتحاد اليمني للتأمين، البنك المركزي) من:

- تعزيز فهمهم لأهمية الدور التنموي الذي يمكن أن يلعبه التأمين التكافلي.
- وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لتطوير منتجات تأمينية مبتكرة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تدعم بشكل فعال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، للتنمية المستدامة في اليمن.
- معالجة أوجه القصور التي ستكشف عنها الدراسة في الجوانب التشريعية، وممارسات الحوكمة، مما يؤدي إلى تعزيز كفاءة القطاع ومرونته.

3- **الارتقاء بأداء القطاع ومساهمته التنموية:** من المتوقع أن تسهم التوصيات المستندة إلى نتائج الدراسة، في المدى البعيد، في تطوير سياسات قطاع التأمين اليمني، ودفعه نحو ممارسات أكثر استدامة ومسؤولية، مما ينعكس إيجابًا على مكانة اليمن في مؤشرات التنمية المستدامة ويعزز من دوره في تنمية الاقتصاد الوطني.

متغيرات وأبعاد الدراسة:

تتكون الدراسة من متغيرين (محورين) رئيسين هما: التأمين التكافلي (متغير مستقل)، والتنمية المستدامة (متغير تابع)، كما يوضحها الجدول (1)، وقد حدد الباحثان الأبعاد الفرعية للمتغير المستقل (التأمين التكافلي) استنادًا إلى دراسة (Langen & Pfeifer, 2021)، ودراسة (البرش وإدريس، 2021)، ودراسة (علي، 2020)، ودراسة (الجرف، 2017)، ودراسة (دوابة، 2016)، ودراسة (سوالم، 2015)، ودراسة (عطا الله، 2014)، ودراسة (شنادة، 2013)، ودراسة (مولاي، 2011).

كما حدد الباحثان أبعاد المتغير التابع (التنمية المستدامة) استنادًا إلى دراسة (Langen & Pfeifer, 2021)، ودراسة (Sanki, 2021)، ودراسة (الإدريسي والكميم، 2020)، ودراسة (زيتونة وقنة، 2018)، ودراسة (المنجدي، 2020)، ودراسة (العدواني والعبيدي، 2020)، ودراسة (بادي والسريحي، 2020)، ودراسة (بطاهر، 2018)، ودراسة (عطا الله، 2014)، ودراسة (شيلي، 2014).

جدول (1): المتغيرات الرئيسة في الدراسة وأبعادها الفرعية وعدد فقرات كل بعد:

المتغيرات الرئيسة في الدراسة	المتغير المستقل التأمين التكافلي	عدد الفقرات	المتغير التابع التنمية المستدامة	عدد الفقرات
الأبعاد الفرعية	التنموي	8	الاقتصادي	5
	التشريعي	5	الاجتماعي	6
	الحوكمة	5	البيئي	4
			الثقافي	5
الإجمالي		18		20

النموذج المعرفي للدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، مثل: دراسة (معوش، 2020)، ودراسة (ميلودي، 2020)، ودراسة (خضيرة، 2018)، ودراسة (علاق، 2016)، ودراسة (الصبري، 2018)، ودراسة (باذيب، 2017)، ودراسة (سيف، 2012)، ودراسة (محمد، 2015)، ودراسة (AL- ssaqqaf, 2009)، فقد أمكن تمثيل الأبعاد الرئيسة والفرعية لمتغيرات الدراسة من خلال الشكل (1).

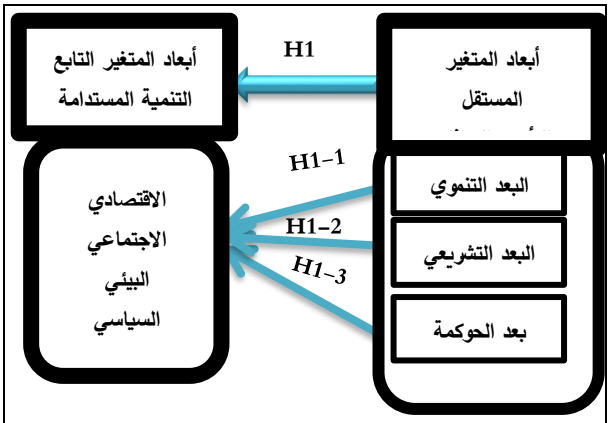

- **شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة.**
- **المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة.**

النظريات المفسرة لأثر التأمين التكافلي على التنمية المستدامة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من النظريات التي تفسر العلاقة بين التأمين التكافلي والتنمية المستدامة، مع التركيز على الأبعاد التي تتوافق مع طبيعة القطاع التأميني في اليمن والسياق المجتمعي والاقتصادي له، ومن أبرز هذه النظريات ما يلي:

1. نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory):

تُعد هذه النظرية أساسية لفهم الدور الاجتماعي للتأمين التكافلي، حيث يعتمد التأمين التكافلي على مبادئ التعاون والثقة المتبادلة بين المشتركين، وفي البيئة اليمنية، التي تتسم بترابط مجتمعي قوي، يُعزز التأمين التكافلي التماسك الاجتماعي ويوفر شبكة أمان للفئات الضعيفة، مما ينعكس إيجابًا على البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة، فمن خلال تعزيز الثقة وتشجيع المشاركة الجماعية، يسهم التأمين التكافلي في تحفيز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد حيوية للاقتصاد اليمني في ظل الظروف الراهنة.

2.نظرية التمويل الأصغر والتنمية (Microfinance and Development Theory):

تقدم هذه النظرية إطارًا مناسبًا لتحليل دور التأمين التكافلي في تمكين الفئات المهمشة، مثل: صغار المزارعين والحرفيين، عن طريق توفير منتجات تأمينية بسيطة وميسورة، وفي اليمن، حيث يعتمد جزء كبير من السكان على أنشطة اقتصادية غير رسمية، يمكن للتأمين التكافلي أن يُحدث تأثيرًا تنمويًا ملموسًا من خلال تحسين قدرة هذه الفئات على إدارة المخاطر وزيادة إنتاجيتها، مما يدعم البعد الاقتصادي للاستدامة ويقلل من معدلات الفقر، كما أن دمج المرأة في النظام التأميني التكافلي يُعزز البعد الاجتماعي عن طريق تمكينها اقتصاديًا.

3.نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

تُبرز هذه النظرية أهمية التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالتأمين التكافلي، بما في ذلك المشتركون والمجتمع والبيئة، فالتأمين التكافلي – بخلاف التقليدي– لا يهدف إلى تعظيم الربح فحسب، بل يهدف إلى تحقيق منافع جماعية، وفي اليمن، يمكن لشركات التأمين التكافلي أن تلعب دورًا محوريًا في دعم المشاريع المجتمعية والبيئية، مثل: تمويل المبادرات الخضراء أو البرامج التعليمية، مما يعزز الأبعاد البيئية والثقافية للتنمية المستدامة.

4.نظرية الحوكمة الرشيدة (Good Governance Theory):

نظرًا لأهمية مبادئ الشفافية والمساءلة في التأمين التكافلي، لا سيما مع وجود هيئات الرقابة الشرعية، توفر هذه النظرية إطارًا لتحليل كيفية تأثير الممارسات الحوكمية على استقرار القطاع وثقته، وفي السياق اليمني، تشكل الثقة في المؤسسات تحديًا مهمًا.

ويُسهم تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جذب الاستثمارات وتعزيز الاستقرار المالي، وهو ما ينعكس إيجابًا على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى أهداف الدراسة ومشكلتها ونموذجها المعرفي، فقد صاغ الباحثان الفرضية الرئيسة التي تتناول أثر التأمين التكافلي بأبعاده (التنموي، التشريعي، الحوكمة) على التنمية المستدامة، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين التكافلي بأبعاده مجتمعة عند مستوى دلالة (0,05) على التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية".

وينبثق منها ثلاث فرضيات فرعية، تهدف إلى قياس مستوى أثر كل بعد من أبعاد التأمين التكافلي، كمتغيرات مستقلة، في تحقيق التنمية المستدامة في شركات التأمين التكافلي اليمنية كمتغير تابع؛ بغية تحقيق أهداف الدراسة، وتنص الفرضيات الفرعية على ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التنموي عند مستوى دلالة (0,05) على التنمية المستدامة في شركات التأمين التكافلي اليمنية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد التشريعي عند مستوى دلالة (0,05) على التنمية المستدامة في شركات التأمين التكافلي اليمنية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الحوكمة عند مستوى دلالة (0,05) على التنمية المستدامة في شركات التأمين التكافلي اليمنية.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

1. **تعريف التأمين التكافلي:**

عُرف التأمين التكافلي أنه "نموذج تأميني قائم على التعاون بين مجموعة من المشتركين، يجمع بينهم قلق مشترك من خطر معين، حيث يدفع كل منهم بدلًا ماليًا (اشتراكًا) على سبيل التبرع لإنشاء صندوق تكافلي، يتم منه تعويض من يصيبه الضرر، وفقًا لشروط العقد، وتدار العمليات من قبل شركة تأمين بموجب عقد وكالة بأجر، مما يضمن الفصل بين أموال المساهمين وأموال المشتركين، ويتيح توزيع الفائض التأميني عليهم" (AAOIFI, 2017؛ العريني، 2014؛ العلي والحسن، 2010؛ السنافي، 2016؛ علي، 2017؛ بوزيد، 2015؛ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009).

وفي إطار ما تهدف إليه هذه الدراسة، يُعرَّف التأمين التكافلي أنه نظام مالي إسلامي قائم على مبادئ التضامن والتعاون، حيث يلتزم المشتركون بتقاسم المخاطر طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع التركيز على ثلاثة أبعاد جوهرية هي: البعد التنموي، والبعد التشريعي، وبعد الحوكمة، وذلك على النحو الآتي:

أ. **البعد التنموي في التأمين التكافلي:**

يمثل البعد التنموي إحدى الركائز الأساسية التي تُعنى بتحقيق التقدم والرفاهية المجتمعية الشاملة.

ويُعرّف اصطلاحًا أنه ذلك الجانب الجوهري في السياسات والبرامج والمؤسسات الذي يتعدى تحقيق الأهداف التشغيلية المباشرة؛ ليسهم إسهامًا فعّالًا ومستدامًا في عملية التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية (Sen, 1999; ul Haq, 1995).

فهو لا يقتصر على الجانب المادي فحسب، بل يشمل تنمية القدرات البشرية، وتوسيع خيارات الأفراد، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتعزيز القدرة على الصمود لدى المجتمعات، بما يحقق تحسنًا نوعيًا ومستدامًا في جودة الحياة ومستوى المعيشة (Todaro & Smith, 2015).

وفي إطار قطاع التأمين، يتجسد هذا البعد في قدرة المنتجات والممارسات التأمينية على الإسهام المباشر في تنمية القطاعات الإنتاجية (كالصناعة والزراعة)، وتمويل المشاريع، وحفز الاستثمار، وتوفير شبكات الحماية الاجتماعية، مما يعزز دور القطاع كمحرك للتنمية وليس مجرد وسيلة للتحوط من المخاطر.

ب. البعد التشريعي في التأمين التكافلي:

يُمثل البعد التشريعي في التأمين التكافلي الإطار الحاكم الذي يضمن شرعية العمليات واستدامتها.

ويُعرّف نظريًا أنه الهيكل المؤسسي والقانوني المكون من التشريعات الملزمة والرقابة الشرعية المستقلة، المصمم خصيصًا لتنظيم علاقات الأطراف (المشتركين، الإدارة، المساهمين)، وضمان مطابقة أنشطة الشركة كافة (التأمينية، الاستثمارية، المالية) لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وحماية أموال صندوق التكافل من الممارسات غير الشرعية، ومنع استغلال الفائض التأميني أو إعادة تأمينه لدى جهات غير إسلامية تحت مبررات واهية (دوابة، 2016؛ AAOIFI, 2017).

ولأغراض هذه الدراسة، يُعرّف البعد التشريعي إجرائيًا أنه "مدى توفر وتمكن شركة التأمين التكافلي من متطلبات الامتثال الشرعي الداخلي والخارجي، ويُقاس عمليًا من خلال أربعة مؤشرات رئيسة، هي: الامتثال الشرعي للممارسات، ووجود الهيئة الشرعية وهيكليتها، وممارسة الصلاحيات الرقابية، واستقلالية الهيئة".

ج. بعد الحوكمة:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة أنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، وتحديد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل: مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، والهيكل الذي يتم من خلاله وضع الأهداف ووسائل تحقيقها والرقابة عليها" (بدوي، وجوادي، 2020؛ freeland, 2007؛ كريكش، 2017؛ Maamar & Saliha, 2021).

ويؤكد (Pfeifer & Langen, 2021, 3) أن الحوكمة تشمل هيكل مجلس إدارة الشركة، والحجم، والتنوع، والمهارات والاستقلالية، والأجور التنفيذية، وحقوق المساهمين، والتفاعل مع أصحاب المصلحة، والإفصاح عن المعلومات، وأخلاقيات العمل، والرشوة والفساد، والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر.

ويشير (كريكش، 2017، 10) إلى أن الحوكمة جزء من المنظور الجديد لمسألة صنع القرار، والحكم في مجالات الحياة كافة.

وفي سياق هذه الدراسة، يعرف بُعد الحوكمة إجرائيًا أنه "مدى التزام شركة التأمين التكافلي بمجموعة من المبادئ والأطر الأخلاقية والتنظيمية التي تشمل الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، والمسؤولية، والمشاركة، والاستقلالية، والإنصاف، والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ومكافحة الفساد، وتطبيق الأنظمة والقوانين تطبيقًا فعليًا، بهدف حماية كيان الشركة وضبط توجهاتها الاستراتيجية لضمان حفظ حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة.

2. تعريف التنمية المستدامة:

عرفت "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التنمية المستدامة أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، مع التركيز على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة" (تقرير برونتلاند، 1987)، وينطلق هذا التعريف من منظور اقتصادي وبيئي.

وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) أنها "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، بهدف تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بإمكانيات الأجيال القادمة في تلبية

احتياجاتها، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية"، وهذا التعريف ينطلق من منظور مؤسسي أشمل.

وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة (فاو، 1989) أنها "إدارة وتوجيه استخدام الموارد الطبيعية والموارد البشرية والاستثمارات والتوجه التكنولوجي والتغير المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق استمرارية إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"، وهذا التعريف ينطلق من منظور إداري وتنموي.

ولأغراض هذه الدراسة، تعرف التنمية المستدامة أنها "عملية شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وصون الهوية الثقافية".

وتتجلّى هذه الأبعاد في (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي)، وهي:

أ. البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة:

يركز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ويُمثل هدفًا محوريًا في برامج واتفاقيات هيئات الأمم المتحدة، وتتمثل إحدى الآليات الرئيسة لتحقيق هذا الهدف في تبني وتشجيع المشروعات الخضراء، أو ما يُعرف بالاقتصاد الأخضر.

ويُعرّف الاقتصاد الأخضر طبقًا لـ (Karl Burkhart) أنه الاقتصاد القائم على ستة قطاعات رئيسة هي: الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، والنقل النظيف، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه المستعملة، وإدارة الأراضي (ابن ناصر، 2021، 162).

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه "اقتصاد يُحسّن من مستوى الرفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل ملحوظ من المخاطر البيئية ونضوب الموارد الطبيعية" (تواتي والحفاني، 2021).

ويُعرّف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إجرائيًا في هذه الدراسة أنه "المساهمة الفعلية لأنشطة التأمين التكافلي في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، من خلال تعزيز الرفاهية والإنصاف الاجتماعي، والحد من المخاطر البيئية من خلال تبني استثمارات وممارسات خضراء".

ب. البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة:

عُرف البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة أنه "البُعد الذي يهتم بتحسين جودة الحياة البشرية، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل اللائق، ومكافحة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات" (عزي، 2019، 226).

وعُرف أيضًا أنه "البعد الذي يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، ويعزز المشاركة المجتمعية، ويحافظ على التراث الثقافي، ويبني رأس المال البشري، ويضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في عيش حياة كريمة" (الإدريسي، 2020).

وعرفته الأمم المتحدة في خطة (تحويل عالمنا، 2030 – 2105) أنه "الالتزام ببناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، وخالية من الخوف والعنف، عبر ضمان تمتع جميع الأفراد بحياة صحية ومثمرة، في ظل مساواة تامة، وتوفر الفرص للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا، ويرتكز هذا البعد على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية" (United Nations, 2015, p. 4, 7, 26).

وتتعمق الرؤية المعاصرة للبعد الاجتماعي، كما يوضحها (Pfeifer & Langen, 2021, p. 3)، لتشمل نطاقًا واسعًا من القضايا، بما في ذلك احترام حقوق

الإنسان، وتطبيق معايير العمل اللائق عن طريق سلسلة التوريد، والقضاء على عمالة الأطفال، وضمان الصحة والسلامة المهنية، وحريات تكوين الجمعيات والتعبير، والإدارة الفعالة لرأس المال البشري، والعلاقات مع الموظفين، واحترام التنوع الثقافي.

ويُعرِّف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إجرائيًا في سياق شركات التأمين أنه "مدى التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه جميع أصحاب المصلحة من (مساهمين، مشتركين، موظفين، عملاء، مجتمع محلي)، من خلال تبني سياسات وممارسات تعزز قيم التكافل والعدالة الاجتماعية، والمساهمة في تنمية رأس المال البشري، وتحسين جودة الحياة، وضمان شمولية الخدمات لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع".

ج. البعد البيئي في التنمية المستدامة:

يشير (سفيان، 2013، 15) إلى أن البعد البيئي في التنمية المستدامة يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة، هي: الالتزام بالتعهدات والسياسات البيئية، والإدارة الرشيدة للموارد والطاقة، ومراعاة حقوق وتوقعات أصحاب المصلحة.

وتقوم التنمية البيئية، كجزء محوري من الاستدامة، على جملة من الأسس، أبرزها: تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات، وإرساء دعائم التعايش المتبادل بين الإنسان والبيئة، وتحقيق المواءمة بين مسارات التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتبني نمط الإدارة الرشيدة للموارد والبيئة (أبو النصر، 2017، 94).

وهي تعني –في جوهرها– السعي لتحقيق أهداف التنمية بشتى أنواعها ومجالاتها، شريطة أن يكون ذلك في إطار ضمان عدم التسبب بأضرار أو كوارث بيئية.

وفي الإطار الإجرائي للدراسة، يعرف البعد البيئي أنه "مدى التزام الشركة بتبني ممارسات مستدامة تشمل رعاية العنصر البشري وتطوير كفاءاته، إلى جانب الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، عن طريق تقديم حزمة من الخدمات والمنتجات في المجالات التعليمية، والصحية، والبيئية، والإسكانية، التي تصب في صون العناصر البيئية المختلفة".

د. البعد الثقافي في التنمية المستدامة:

يشير البعد الثقافي في التنمية المستدامة إلى "التنمية التي تجعل الإنسان يطلع ويتابع ما ينتج فكريًا وثقافيًا في مجتمعه، والمجتمعات الأخرى، وتعني أيضًا التغير الحاصل في الجوانب الثقافية والفكرية، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة" (عزيز، 2014، 8).

وقد اعتبرت منظمتا اليونسكو والإسكوا التابعتان للأمم المتحدة البعد الثقافي بعدًا رابعًا يضاف إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛ إذ يركز على القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تشكل هوية المجتمعات والأفراد، ويشمل التنوع الثقافي، والتراث الثقافي، والحوار بين الثقافات، ويهدف إلى ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية التنمية والاستفادة من ثمارها (UNESCO, 2013; ESCWA, 2014).

ويؤكد تقرير اليونسكو (2013) بعنوان: "الثقافة والتنمية المستدامة" أن الثقافة عامل تمكين واستدامة للتنمية، وهي ضرورية لتحقيق الازدهار الشامل والسلام والرفاهية على المدى الطويل، كما تشير الإسكوا (2014) إلى أن إدماج البعد الثقافي في سياسات التنمية يسهم في تعزيز الهوية والانتماء، ويدعم التماسك الاجتماعي والابتكار.

ويُعرف البعد الثقافي للتنمية المستدامة إجرائيًا أنه "مدى التزام الشركة بتبني سياسات وممارسات تعزز الهوية الثقافية المحلية، وتدعم الحوار والتبادل بين الثقافات،

وتسهم في تنمية رأس المال الفكري والاجتماعي، مع الاعتراف بالتنوع الثقافي لأصحاب المصلحة وإدماج قيم الاستدامة في نسيجها التنظيمي".

حدود الدراسة ومحدداتها:

تمثلت حدود هذه الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية:

اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على دراسة أثر ممارسة التأمين التكافلي بأبعاده (التنموي، التشريعي، والحوكمة) في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الثقافي).

الحدود المكانية:

اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على عينة من شركات التأمين اليمنية التي تمارس نشاط التأمين التكافلي، وتقع بأمانة العاصمة صنعاء، والبالغ عددها (9) شركات، وهي: (المتحدة للتأمين، مأرب اليمنية للتأمين، كاك للتأمين، الوطنية للتأمين، اليمنية القطرية للتأمين، اليمن للتأمين، أمان للتأمين، الإسلامية اليمنية للتأمين، الشركة اليمنية العامة للتأمين).

الحدود البشرية:

تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة في رؤساء مجالس الإدارة، والمديرين العامين ونوابهم، ومديري الإدارات الوسطى، ورؤساء الأقسام في شركات التأمين اليمنية محل الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحثان المنهج الكمي بأسلوبيه الوصفي والتحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا، ولا يكتفي هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء أبعادها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح في الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

بلغ عدد شركات التأمين العاملة بالجمهورية اليمنية ست عشرة شركة تأمين (وزارة التجارة والصناعة اليمنية، الإدارة العامة لشركات التأمين، 2024).

ونظرًا لطبيعة الدراسة وأهدافها، فقد استهدف الباحثان شركات التأمين اليمنية التي تمارس أنشطة التأمين التكافلي والبالغ عددها (9) شركات، وهي: (مأرب اليمنية للتأمين، اليمنية العامة للتأمين، المتحدة للتأمين، اليمن للتأمين، أمان للتأمين، الوطنية للتأمين، الإسلامية اليمنية للتأمين، اليمنية القطرية للتأمين، كاك للتأمين).

وعليه، تمثل مجتمع الدراسة في موظفي الإدارات العليا والوسطى ورؤساء الأقسام بالمراكز الرئيسة لشركات التأمين محل الدراسة التي تقع في نطاق أمانة العاصمة صنعاء، والبالغ عددهم (220) فردًا بحسب (البيانات المنشورة في المواقع الإلكترونية لشركات التأمين التكافلي اليمنية محل الدراسة؛ إدارات الموارد البشرية والإحصاء في شركات التأمين التكافلي اليمنية محل الدراسة).

ولغرض الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة يمكن تعميمها، اختار الباحثان عينة قصدية بطريقة المسح الشامل لعناصر مجتمع الدراسة البالغ عددهم (220) فردًا، ولذلك كانت وحدة المعاينة هي الفرد.

أداة الدراسة:

تمثلت الأداة الرئيسة للدراسة في الاستبانة التي صُممت لتتناسب مع أهداف هذه الدراسة ومتغيراتها

الرئيسة وأبعادها الفرعية، حيث مرت عملية بناء الاستبانة بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مسح عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة واستخلاص المتغيرات والأبعاد التي اعتمدتها تلك الدراسات.

المرحلة الثانية: اختيار المتغيرات والأبعاد الأكثر مناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وتمثلت في متغيرين رئيسين، هما: المتغير المستقل (التأمين التكافلي) ويتضمن ثلاثة أبعاد هي: (التنموي، التشريعي، الحوكمة)، والمتغير التابع (التنمية المستدامة) ويتضمن أربعة أبعاد فرعية هي: (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الثقافي)، اشتملت جميعها على (45) فقرة.

المرحلة الثالثة: عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص للتأكد من مدى ملاءمة المتغيرات والأبعاد والمؤشرات من الناحيتين العلمية واللغوية، وطُلب منهم إبداء ملاحظاتهم بالحذف أو التعديل أو الإضافة، ومن ثم أخذ الباحثان بها ليصبح عدد فقرات الاستبانة النهائية (38) فقرة.

ولغرض تقييم إجابات عينة الدراسة، اعتمد الباحثان على مقياس ليكرت السباعي، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): مقياس الدراسة:

موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	محايد	غير موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
7	6	5	4	3	2	1

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

حُللت بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 28 لتقييم البيانات، والتحليل الوصفي، ودراسة افتراضات النمذجة، والتباين المتعدد، وبرنامج SmartPLS النسخة 4.08.6 لدراسة الثبات، وصدق التقارب، واختبار فرضيات الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

بغرض قياس مدى اتساق وموثوقية الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، استخدم الباحثان معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة، حيث يركز هذا الأسلوب على اختبار درجة الاتساق الداخلي بين عبارات مقياس الدراسة الخاضعة للتحليل الإحصائي، ويوضح الجدول (3) قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة كما يلي:

جدول (3): قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة:

المتغير	البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
التأمين التكافلي	البعد التنموي	8	0.921
	البعد التشريعي	5	0.910
	بعد الحوكمة	5	0.868
	إجمالًا	18	0.890
التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	5	0.898
	البعد الاجتماعي	6	0.849
	البعد البيئي	4	0.872
	البعد الثقافي	5	0.923
	إجمالًا	20	0.880

يتضح من الجدول (3) أن هناك اتساقًا داخليًا لجميع أبعاد المتغيرين الرئيسين (التأمين التكافلي والتنمية المستدامة)، ففيما يتعلق بمتغير التأمين التكافلي تراوحت قيم ألفا كرونباخ لأبعاده (البعد التنموي، البعد التشريعي، بعد الحوكمة) بين (0.868) و(0.921)، أما بالنسبة لمتغير التنمية المستدامة، فقد سجلت أبعاده (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي) قيمًا تراوحت بين (0.849) و(0.923)، وتُشير هذه القيم إلى أن جميع الفقرات المستخدمة لقياس الأبعاد المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الترابط والاتساق، مما يؤكد الموثوقية العالية لأداة الدراسة وقدرتها على قياس المفاهيم المستهدفة بدقة وفعالية في سياق الدراسة الحالية.

صدق أداة الدراسة:

يُستخدم اختبار صدق أداة الدراسة في البحوث العلمية لضمان أن الأداة (الاستبانة) تقيس بالفعل ما صُممت لقياسه بدقة، دون تحيز أو أخطاء منهجية، ويوضح الجدول (4) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة وأبعادها.

جدول (4): قيم معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة وأبعادها:

التأمين التكافلي		التنمية المستدامة	
البعد	معامل الارتباط	البعد	معامل الارتباط
البعد التنموي	.875**	البعد الاقتصادي	.856**
البعد التشريعي	.685**	البعد الاجتماعي	.946**
بعد الحوكمة	.714**	البعد البيئي	.904**
		البعد الثقافي	.915**

يتضح من الجدول (4) أن جميع أبعاد التأمين التكافلي (البعد التنموي، البعد التشريعي، بعد الحوكمة) ترتبط ارتباطًا إيجابيًا وقويًا ودالًا إحصائيًا بالمتغير الكلي "التأمين التكافلي"، فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.685) و(0.875)، وهذه الارتباطات القوية تُشير إلى أن الأبعاد الفرعية تُعد مؤشرات ملائمة لمفهوم التأمين التكافلي الشامل، مما يدعم الصدق البنائي لأداة قياس التأمين التكافلي.

كما يتضح من الجدول (4) أن جميع أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الثقافي) ترتبط ارتباطًا إيجابيًا وقويًا ودالًا إحصائيًا بالمتغير الكلي "التنمية المستدامة"، فقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.856) و(0.946)، وهذه الارتباطات المرتفعة جدًا تؤكد أن هذه الأبعاد تُشكل مؤشرات قوية ومترابطة لمفهوم التنمية المستدامة ككل، مما يُعزز بشكل كبير الصدق البنائي لأداة قياس التنمية المستدامة.

الاستبانات الصالحة للتحليل والمستبعدة:

استردت (208) استبانات، كانت ثلاث منها غير مكتملة و8 منها جاءت قيمها خارجة عن القيم المألوفة في الدراسة، ولذلك كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (197) استبانة.

نتائج الدراسة:

أولًا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

يُعد جمع وتحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة جزءًا أساسيًا من المنهجية العلمية السليمة للدراسة، حيث يساعد في تحسين جودة النتائج وموثوقيتها، ويوفر سياقًا لفهم الاستجابات والاتجاهات

المختلفة داخل العينة، ويوضح الجدول (5) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ونتائجها.

جدول (5): الخصائص الديمغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة:

المتغير		العدد	النسبة
الجنس	ذكر	146	74.1%
	أنثى	51	25.9%
العمر	من 25 إلى 35 سنة	74	37.6%
	من 36 إلى 46 سنة	98	49.7%
	من 47 إلى 57 سنة	25	12.7%
	58 سنة فأكثر	0	0.0%
المستوى التعليمي	بكالوريوس فأقل	165	83.8%
	ماجستير	31	15.7%
	دكتوراه	1	0.5%
التخصص	إدارة	40	20.3%
	محاسبة	48	24.4%
	اقتصاد	37	18.8%
	إحصاء	5	2.5%
	تسويق	9	4.6%
	نظم معلومات	17	8.6%
	أخرى	41	20.8%
الصفة الوظيفية	رئيس مجلس إدارة	0	0.0%
	مدير عام	1	0.5%
	نائب مدير عام	13	6.6%
	مدير إدارة	75	38.1%
	رئيس قسم	100	50.8%
	هيئة شرعية	8	4.1%

يتضح من الجدول (5) أن إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة بلغ 197 مشاركًا، وقد تنوعت خصائصهم الديمغرافية بما يعكس قدرًا من التفاوت في الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والتخصص العلمي، والصفة الوظيفية، وذلك على النحو الآتي:

- أظهرت البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أن العينة كانت مكوّنة في معظمها من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 74.1%، مقارنةً بنسبة 25.9% للإناث، ويُعزى ذلك إلى الطبيعة المحافظة للمجتمع اليمني الذي لا يزال يبدي تحفظًا على عمل المرأة في قطاعات غير التعليم والصحة.
- أظهرت البيانات المتعلقة بالعمر أن الفئة العمرية (من 36 إلى 46 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 49.7% من إجمالي العينة، تلتها الفئة العمرية (من 25 إلى 35 سنة) بنسبة 37.6%، في حين بلغت نسبة المشاركين في الفئة العمرية (من 47 إلى 57 سنة) نحو 12.7%، ولم تُسجل الفئة العمرية (58 سنة فأكثر) أي مشاركة، مما يدل على أن معظم المشاركين ينتمون إلى الفئة العمرية المتوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن شركات التأمين تتبع سياسة التقاعد المبكر؛ حرصًا منها على استيعاب فئة الشباب في وظائفها.
- أظهرت البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي أن الغالبية العظمى من المشاركين يحملون شهادة البكالوريوس أو أقل بنسبة 83.8%، وأن حملة شهادة الماجستير شكّلوا نسبة 15.7%، وأن حملة شهادة الدكتوراه شكلوا نسبة محدودة جدًا بلغت 0.5% فقط، ويعكس هذا التوزيع طبيعة التركيب التعليمي للعينة وارتباطها غالبًا بالوظائف التنفيذية والمتوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع تكاليف التعليم العالي، وضعف الفرص

المتاحة لمواصلة التعليم فوق الجامعي قبل انتشار التعليم الجامعي الخاص، وتوجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو السماح لها بفتح برامج التعليم فوق الجامعي.

- أظهرت البيانات المتعلقة بالتخصص أن المشاركين الذين تخصصهم "محاسبة" شكلوا نسبة 24.4%، وأن المشاركين الذين تخصصهم "إدارة" شكلوا نسبة 20.3%، وأن المشاركين الذين هم من تخصصات "أخرى" شكّلوا نسبة 20.8%، وأن المشاركين الذين تخصصهم "اقتصاد" شكلوا نسبة 18.8%، وأن المشاركين الذين تخصصهم "نظم معلومات" شكلوا نسبة (8.6%)، وأن المشاركين الذين تخصصهم "تسويق" شكلوا نسبة (4.6%)، وأن المشاركين الذين تخصصهم "إحصاء" شكلوا نسبة محدودة بلغت 2.5%.
- أظهرت البيانات المتعلقة بالصفة الوظيفية أن غالبية المشاركين يشغلون منصب "رئيس قسم" بنسبة 50.8%، وأن المشاركين الذين يشغلون منصب "مدير إدارة" مثلوا نسبة 38.1%، وأن المشاركين الذين يشغلون منصب "نائب مدير عام" شكلوا نسبة 6.6%، وأن المشاركين الذين يشغلون منصب "هيئة شرعية" شكلوا نسبة 4.1%، وأن المشاركين الذين يشغلون منصب "مدير عام" شكلوا نسبة 0.5% فقط، وأن المشاركين الذين يشغلون منصب "رئيس مجلس إدارة" لم يسجلوا أي حالة، مما يشير إلى أن معظم العينة تنتمي إلى المستويات الإدارية الوسطى والتنفيذية، ويعزى غياب القيادات العليا (مجلس الإدارة) عن عينة الدراسة إلى طبيعة عمل شركات التأمين، وطبيعة مهام أعضاء مجلس الإدارة التي لا تستوجب حضورًا مباشرًا ودائمًا لأعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى الأوضاع التي تمر بها اليمن خلال إجراء هذه الدراسة التي أدت إلى انشغال المستويات القيادية العليا في منظمات الأعمال بمراقبة الأحداث والاستعداد لمواجهة ما يمكن أن تنتجه من فرص أو تهديدات، هذا إلى جانب ما أفضت إليه أوضاع الحرب من حالة نزوح، وهجرة العديد من رجال الأعمال إلى خارج البلد.

ثانيًا: التحليل الوصفي:

أ. أبعاد التأمين التكافلي:

جدول (6): نتائج اختبار مستوى تطبيق أبعاد التأمين التكافلي:

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التقدير اللفظي
البعد التنموي	3.862	1.500	55.17 %	منخفض نوعًا ما
البعد التشريعي	5.777	1.077	82.52 %	مرتفع
بعد الحوكمة	5.541	0.982	79.16 %	مرتفع
التأمين التكافلي إجمالًا	4.861	0.982	69.45 %	مرتفع نوعًا ما

يتضح من الجدول (6) الآتي:

- أن البعد التشريعي جاء في المرتبة الأولى من حيث التقييم، حيث سجل متوسطًا بلغ 5.777، وانحرافًا معياريًا بلغ 1.077، ونسبة أهمية بلغت 82.52%، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الالتزام بهذا البعد، ويُعزى هذا التقييم المرتفع إلى وجود

هيئات رقابية شرعية فعالة ومستقلة تمارس دورها في مراقبة أنشطة واستثمارات صندوق التكافل، مما يعزز الثقة في مدى مطابقة العمليات التأمينية للشريعة الإسلامية، وفي السياق اليمني، يبرز البعد التشريعي كعامل حاسم في نجاح التأمين التكافلي؛ نظرًا للأهمية الدينية والثقافية المرتبطة به.

- أن بعد الحوكمة جاء في المرتبة الثانية بتقييم مرتفع، حيث بلغ متوسطه 5.541، وبلغ انحرافه المعياري 0.982، وبلغت نسبة أهميته 79.16%، وتُفسر هذه النتيجة بمدى حرص شركات التأمين على تعزيز الشفافية والإفصاح عن نتائج أعمالها، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، إلى جانب الدور الفاعل لهيئة الرقابة الشرعية في تقوية آليات الرقابة الداخلية، ويعكس هذا البعد أهمية الحوكمة كأداة لضمان النزاهة والفعالية في إدارة الشركات التأمينية في اليمن، مما يسهم في تحسين الأداء وتقليل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني.
- أن البعد التنموي أظهر تقييمًا أقل مقارنة بالبعدين الآخرين، حيث سجل متوسطًا بلغ 3.862، وانحرافًا معياريًا بلغ 1.500، ونسبة أهمية بلغت 55.17%، مما يشير إلى مستوى منخفض نوعًا ما، وتُعزى هذه النتيجة إلى محدودية مساهمة شركات التأمين في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل، والاستثمار في القطاعات الصحية والتعليمية، التي تُعد من المجالات الحيوية للتنمية المجتمعية، ويُفسر ذلك في السياق اليمني بالظروف الاقتصادية والتحديات التي تواجهها الشركات في توسيع دورها التنموي بشكل فعال.

وبالنظر إلى التقييم العام لمتغير التأمين التكافلي، فقد بلغ المتوسط الكلي 4.861، وبلغ الانحراف المعياري 0.982، وبلغت نسبة الأهمية 69.45%، مما يعكس تقييمًا مرتفعًا إلى حد ما، وهذا يشير إلى وجود مستوى جيد من الالتزام بمبادئ التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين في اليمن، مع وجود مجال واضح لتحسين بعض الأبعاد، لا سيما المتعلقة بالدور التنموي، لتعزيز الأثر الإيجابي لهذا النوع من التأمين على المجتمع والاقتصاد.

ب. أبعاد: التنمية المستدامة:

جدول (7): نتائج اختبار مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة:

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التقدير اللفظي
البعد الاقتصادي	4.741	1.297	67.73%	مرتفع نوعًا ما
البعد الاجتماعي	4.813	1.236	68.75%	مرتفع نوعًا ما
البعد البيئي	4.607	1.295	65.81%	مرتفع نوعًا ما
البعد الثقافي	4.464	1.442	63.77%	مرتفع نوعًا ما
التنمية المستدامة إجمالًا	4.667	1.192	66.66%	مرتفع نوعًا ما

يتضح من الجدول (7) أن أبعاد التنمية المستدامة كافة قد حازت على تقييمات تشير إلى مستوى "مرتفع

نوعًا ما"، مما يعكس التزامًا نسبيًا من قبل شركات التأمين في اليمن تجاه تحقيق الأهداف التنموية المختلفة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

- جاء البعد الاجتماعي في المرتبة الأولى، حيث سجل متوسطًا بلغ 4.813، وانحرافًا معياريًا بلغ 1.236، ونسبة أهمية بلغت 68.75%، مما يدل على تركيز نسبي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تنمية روح التكافل ودعم البرامج المجتمعية، وهذا يتوافق مع طبيعة عمل التأمين التكافلي وأهدافه.
- جاء البعد الاقتصادي في المرتبة الثانية، حيث سجل متوسطًا بلغ 4.741، وانحرافًا معياريًا بلغ 1.297، ونسبة أهمية بلغت 67.73%، وتعكس هذه النتيجة جهود الشركات في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال برامج تسويقية لجذب المدخرات والاستثمار في المشاريع الخضراء.
- جاء البعد البيئي في المرتبة الثالثة، حيث سجل متوسطًا بلغ 4.607، وانحرافًا معياريًا بلغ 1.295، ونسبة أهمية بلغت 65.81%، مما يشير إلى وعي نسبي بالتحديات البيئية وتبني ممارسات صديقة للبيئة، رغم الحاجة إلى تعزيز المبادرات البيئية بشكل أكبر.
- جاء البعد الثقافي في المرتبة الرابعة، حيث حصل على أقل تقييم نسبي بين الأبعاد، فقد سجل متوسطًا بلغ 4.464، وانحرافًا معياريًا بلغ 1.442، ونسبة أهمية 63.77%، مما يدل على محدودية مساهمة الشركات في دعم البرامج الثقافية والتعليمية، رغم بعض الجهود في نشر الثقافة التأمينية.

بوجه عام، بلغ متوسط تقييم التنمية المستدامة 4.667، وبلغ انحرافه المعياري 1.192، وبلغت نسبة أهميته 66.66%، مما يعكس مستوى "مرتفعًا نوعًا ما" من الالتزام والاهتمام، ويشير إلى وجود قاعدة جيدة يمكن تطويرها وتعزيزها لتحقيق تنمية مستدامة أكثر شمولًا وتكاملًا من خلال التركيز على تحسين الأداء في جميع الأبعاد التنموية.

ثالثًا: اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة:

جدول (8): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (علاقات الارتباط ومعنوية الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين لأثر أبعاد التأمين التكافلي إجمالًا في تحقيق التنمية المستدامة):

ملخص النموذج		تباين الانحدار		معاملات الانحدار		
معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	ف	الدلالة	معامل الانحدار	ت	الدلالة
.639[a]	.408	134.535	.000[b]	.776	11.599	.000
المتغير المستقل: التأمين التكافلي						
المتغير التابع: التنمية المستدامة						

يتضح من الجدول (8) أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية للتأمين التكافلي على التنمية المستدامة، فقد بلغ معامل الارتباط (R) قيمة 0.639، مما يعكس وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، كما أوضح معامل التحديد (R^2) أن التأمين التكافلي يفسر ما يقارب 40.8% من التباين الكلي في التنمية المستدامة، وهي نسبة تُعد جوهرية وتُبرز الدور التفسيري المهم للمتغير المستقل في هذا النموذج.

وللتأكد من معنوية النموذج ككل، أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 134.535

بمستوى دلالة (.Sig) يقل عن 0.001، مما يؤكد أن النموذج المقترح ذو دلالة إحصائية عالية، ولذلك فإن التأمين التكافلي يُسهم بشكل معنوي في التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، تُشير معاملات الانحدار إلى أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري (B) للتأمين التكافلي بلغت 0.776، ما يعني أن زيادة التأمين التكافلي بوحدة واحدة يرتبط بزيادة قدرها 0.776 في التنمية المستدامة، وقد أكدت قيمة (t) البالغة 11.599، ومستوى الدلالة (.Sig) الذي يقل عن 0.001، أن هذا التأثير إيجابي ودال إحصائيًا.

وهذه النتائج مجتمعة تُقدم دعمًا قويًا للفرضية الرئيسة للدراسة؛ إذ تُشير إلى أن التأمين التكافلي لا يُمثل مجرد آلية مالية فحسب، بل هو محفز جوهري يُمكنه أن يُسهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

رابعًا: اختبار الفرضيات الفرعية:

يقدم الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي يفحص تأثير الأبعاد الفرعية للتأمين التكافلي (البعد التنموي، البعد التشريعي، بعد الحوكمة) كمتغيرات مستقلة على التنمية المستدامة كمتغير تابع.

جدول (9):نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الأبعاد لفرعية للتأمين التكافلي على التنمية المستدامة:

ملخص النموذج			تباين الانحدار		معاملات الانحدار				معامل تضخم التباين
معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	فـF	الدلالة p	البعد	معامل الانحدارB	ت t	الدلالة p	
.699[a]	.488	.480	61.366	.000[b]	البعد التنموي	.386	8.713	.000	1.173
					البعد التشريعي	-.166	2.286-	.023	1.623
					بعد الحوكمة	.539	6.618	.000	1.699
المتغير التابع: التنمية المستدامة									

يتضح من الجدول (9) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد R التي بلغت (0.699) تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد التأمين التكافلي مجتمعةً والتنمية المستدامة، وأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.488)، مما يعني أن ما يقارب من (48.8%) من التباين في التنمية المستدامة يمكن تفسيره بواسطة هذه الأبعاد الثلاثة، وتؤكد قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R^2) البالغة (0.480) هذه القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج.

ويُظهر تحليل التباين (ANOVA) أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية جدًا، فقد بلغت قيمة F (61.366) بمستوى دلالة (0.000)، وهذا يؤكد أن أبعاد التأمين التكافلي مجتمعةً تؤثر بشكل معنوي على التنمية المستدامة، وأن النموذج المستخدم مناسب لتحليل هذه العلاقة.

وكشفت النتائج عن تأثير إيجابي ومعنوي للبعد التنموي على التنمية المستدامة، فقد بلغ معامل الانحدار B لهذا البعد (0.386)، وبلغت قيمة t (8.713)، عند مستوى دلالة (Sig.) يقل عن (0.001)، وتُشير هذه المعطيات إلى أن تعزيز الجوانب التنموية في التأمين التكافلي يُسهم إسهامًا مباشرًا في دعم التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك، تُؤكد قيمة معامل تضخم التباين (VIF) البالغة (1.173) عدم وجود مشكلة تعدد خطي، مما يُعزز من موثوقية هذه النتيجة.

في المقابل، أظهرت النتائج أن للبعد التشريعي تأثيرًا سلبيًا ودالًا إحصائيًا على التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار B (−0.166)، وبلغت قيمة t (−2.286)، عند مستوى دلالة بلغ (0.023)، ويُثير هذا التأثير السلبي تساؤلات مهمة حول مدى فعالية الإطار التشريعي الحالي في دعم مساهمة التأمين التكافلي في التنمية المستدامة ضمن السياق اليمني، ويُعزى ذلك إلى وجود تحديات في تطبيق هذه التشريعات أو ربما عدم كفايتها لمواكبة متطلبات التنمية، كما تُشير قيمة معامل تضخم التباين (VIF) البالغة 1.623 إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي تؤثر على تفسير هذه العلاقة.

أخيرًا، تُؤكد النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لبعد الحوكمة على التنمية المستدامة، فقد بلغت قيمة معامل الانحدار B (0.539)، وبلغت قيمة t (6.618)، عند مستوى دلالة (Sig.) يقل عن (0.001)، ويُبرز هذا الدليل الإحصائي الدور الحيوي لممارسات الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في شركات التأمين التكافلي كعوامل محفزة للتنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك، تُعزز قيمة معامل تضخم التباين (VIF) البالغة (1.699) صحة هذه النتيجة من خلال تأكيد غياب مشكلة التعدد الخطي.

مناقشة نتائج الدراسة واستنتاجاتها:

أولًا: مناقشة النتائج:

تهدف هذه المناقشة إلى تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشكل متكامل، وربطها بالإطار النظري والأدبيات السابقة، والإجابة عن تساؤلات الدراسة، وصولًا إلى استنتاجات واضحة وتوصيات عملية قابلة للتطبيق.

وتمثل النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة انعكاسًا للواقع المعقد لقطاع التأمين التكافلي في اليمن، الذي يعمل في بيئة تتسم بغياب الإطار التشريعي الخاص الذي ينظم أنشطة التأمين التكافلي، ويراعي خصوصيته، والظروف الاقتصادية الصعبة، وفيما يلي مناقشة مفصلة للنتائج الرئيسة للدراسة:

1. **واقع ممارسة أبعاد التأمين التكافلي (إجابة التساؤل الفرعي الأول): تفاوت بين البعدين (التشريعي والتنموي):**

كشفت النتائج الوصفية عن تفاوت واضح في تقييم أبعاد التأمين التكافلي، ففي حين سجل البعد التشريعي أعلى متوسط (52.52%)، سجل البعد التنموي أدنى متوسط (55.17%)، وهذا التفاوت يمكن تفسيره من خلال السياق التشريعي والهيكلي لقطاع التأمين في اليمن؛ إذ تمارس شركات التأمين اليمنية أنشطة التأمين التكافلي في ظل هيمنة قانون التأمين التجاري، وعدم وجود قانون خاص ينظم أنشطة التأمين التكافلي ويراعي خصوصيته؛ حيث إن التأمين التكافلي يحتاج إلى ضوابط شرعية ومالية تختلف عن التأمين التجاري.

وهذه النتيجة تعني أن الشركات قد تكون "متوافقة شكليًا" مع القانون القائم، إلا أن هذا لا يعكس بالضرورة وجود بيئة تشريعية داعمة لفلسفة التكافل، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (المطري، 2008) حول ضرورة وجود تنظيم خاص يُلائم الطبيعة الشرعية للتأمين التكافلي.

ويعود ضعف البعد التنموي إلى جملة من العوامل الهيكلية، منها:

- الظروف الاقتصادية والاستثمارية الصعبة في اليمن، التي تحد من قدرة الشركات على توجيه استثماراتها نحو مشاريع تنموية مجتمعية.
- طبيعة السوق التأمينية التي لا تزال ضيقة ومحدودة الانتشار، كما أشارت دراسة (سيف، 2012) و(تقرير الاتحاد اليمني للتأمين، 2018)، مما يقلل من الفائض المتاح لإعادة استثماره في أنشطة تنموية.
- غياب الحوافز التشريعية أو الضريبية التي تشجع الشركات على تبني دور تنموي بدلًا من الدور التقليدي في تقديم الخدمات التأمينية.

2. مستوى تحقُّق التنمية المستدامة (إجابة التساؤل الفرعي الثاني): وعي نسبي دون تحول جذري:

سجلت أبعاد التنمية المستدامة مستويات متقاربة ومرتفعة نوعًا ما، فقد تراوحت بين (63.77%) و(68.75%)، مما يشير إلى وجود وعي عام بأهمية هذه الأبعاد، لا سيما البعدين (الاجتماعي والاقتصادي)، وذلك نتيجة لطبيعة عمل التأمين التكافلي القائمة على التكافل والتعاون، إلا أن هذه النسب لا تعكس بالضرورة تحولًا جذريًا في ممارسات الشركات نحو الاستدامة، بقدر ما تعكس اتجاهًا إيجابيًا أوليًا، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (علمي وآخرون، 2018) التي أشارت إلى وجود إمكانات غير مستغلة بالكامل في بيئات مشابهة.

3. أثر التأمين التكافلي على التنمية المستدامة (إجابة التساؤل الرئيس): تأثير واضح لكنه غير مكتمل:

أكد تحليل الانحدار البسيط في الجدول (9) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتأمين التكافلي على التنمية المستدامة، حيث فسر التأمين التكافلي ما يقارب (40.8%) من التباين في التنمية المستدامة، وهذه النتيجة تُعد دعمًا قويًا للفرضية الرئيسة، وتتوافق مع اتجاه الدراسات الدولية التي أكدت دور التأمين التكافلي بوصفه أداة مالية مساهمة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مثل: دراسة (عطا الله، 2014)، ودراسة (Jan et al, 2021)، وبناء عليه فإننا نقبل الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتأمين التكافل على التنمية المستدامة في شركات التأمين اليمنية".

وعلى الرغم من ثبوت التأثير الواضح للتأمين التكافلي على التنمية المستدام، فإنه يظل عاملًا مساهمًا ضمن منظومة متكاملة من العوامل المحركة للتنمية المستدامة.

4. الفرضيات الفرعية: مفارقة البعد التشريعي وتفوق بعد الحوكمة:

أظهر تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (9) النتائج الآتية:

- بعد الحوكمة: كان الأكثر تأثيرًا، حيث بلغت قيمة β (0,539)، مما يعكس الأهمية المحورية للحوكمة الرشيدة في ضمان مصداقية التأمين

التكافلي، وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، وهذا يتسق تمامًا مع نظرية الحوكمة التي تفترض أن تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، العدالة، استقلالية الرقابة) يؤدي إلى تحسين الأداء، وزيادة الثقة، وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل، كما تتسق مع دراسة (Jan et al, 2021) التي أكدت أن الحوكمة الإسلامية تعزز الأداء المستدام.

- البعد التنموي: سجل تأثيرًا إيجابيًا، حيث بلغت قيمة β (0,386)، مما يدعم فرضيته الفرعية، وهذا يعكس أن أي تحسن في الدور التنموي لشركات التأمين سينعكس إيجابًا مباشرًا على الاستدامة، وهو ما تؤكده نظرية التمويل الأصغر ودراسة (بطاهر وبختة، 2018).

والمفارقة هي أن البعد التشريعي السلبي، رغم أنه سجل أعلى تقييم وصفي، أظهر تأثيرًا سلبيًا في الانحدار، فقد بلغت قيمة β (0.166−)، وهذا التناقض يمكن تفسيره بغياب التشريع الخاص بتنظيم أنشطة التأمين التكافلي، وأن الشركات تمارس أنشطة التأمين التكافلي في بيئة غير مُحفزة، بمعنى أن ممارسة أنشطة التأمين التكافلي في ظل قانون عام للتأمين لا تكفي، بل قد يكون ذلك عائقًا إذا لم ينظم بشكل دقيق قضايا مثل: (توزيع الفائض التأميني، صلاحيات واستقلالية الهيئات الشرعية، آليات الرقابة على الاستثمارات، حماية حقوق حملة الوثائق).

وهذا يتوافق مع تحذيرات دراسة (الصبري، 2018) التي أشارت إلى أن عدم وجود تشريع خاص يُعمق الإشكاليات الهيكلية، ويحد من فعالية القطاع.

5. تفسير النتائج في ضوء النظريات المفسرة:

قدمت النتائج اختبارًا ميدانيًا قويًا للنظريات المفسرة، وأظهرت درجة توافقها مع السياق اليمني على النحو الآتي:

- **نظرية الحوكمة الرشيدة:** تدعم النتائج هذه النظرية بقوة غير مسبوقة، فتفوق بعد الحوكمة كأقوى مفسر للتنمية المستدامة يؤكد فرضية النظرية بشكل عملي في بيئة هشة مثل اليمن، حيث تثبت الحوكمة الرشيدة (الشفافية، المساءلة، استقلالية الهيئات الشرعية) أنها الآلية التعويضية الأكثر فعالية لبناء الثقة واستقرار المنظمات، مما يمكنها من المساهمة في التنمية طويلة الأجل.
- **نظرية أصحاب المصلحة:** تؤكد النتائج صحة هذه النظرية من خلال الأثر الإيجابي العام للتأمين التكافلي، ففلسفة التكافل القائمة على خدمة المشتركين والمجتمع، وليس على تعظيم أرباح المساهمين فقط، تتوافق مع جوهر النظرية، كما أن ارتفاع البعد الاجتماعي للتنمية يعكس محاولة لتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة.
- **نظرية رأس المال الاجتماعي:** تفسر هذه النظرية ارتفاع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث يعزز التأمين التكافلي الشبكات القائمة على الثقة، ومع ذلك، يكشف ضعف البعد التنموي عن قيد رئيس، فرأس المال الاجتماعي ضروري لكنه غير كافٍ في غياب البنية التشريعية والمؤسسية الداعمة التي تمكنه من التحول إلى استثمارات تنموية ملموسة.
- **نظرية المؤسسات:** تقدم هذه النظرية التفسير الأعمق للمفارقة التشريعية (التأثير السلبي للبعد التشريعي)، فالتشريع الحالي العام يخلق حالة من" الالتزام

الشكلي"، حيث تركز الشركات على التوافق البيروقراطي مع القانون للحصول على الشرعية، ولكنه لا يوفر "الكفاءة التقنية" أو "الفعالية الجوهرية" المحفزة للابتكار والأداء التنموي الحقيقي، ولذلك يتحول التشريع غير الملائم من كونه محايدًا إلى كونه عائقًا نظاميًا.

6. التكامل مع الدراسات السابقة والخصوصية اليمنية:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع تحذيرات الدراسات السابقة في اليمن، كدراسات (سيف، والصبري، وباذيب)، التي حذرت من ضعف البنية التشريعية، والتحديات الهيكلية، لكنها تقدم إضافة جديدة من خلال قياس الأثر التفاضلي للأبعاد الفرعية للتأمين التكافلي، كما أن نتائج هذه الدراسة تبرز الخصوصية اليمنية؛ حيث إن الظروف السياسية والاقتصادية الاستثنائية –بما في ذلك النزوح وضعف المؤسسات– تزيد من أهمية الدور التكافلي، لكنها في الوقت نفسه تحد من فعاليته بسبب غياب البيئة الداعمة.

ثانيًا: الاستنتاجات الرئيسة:

1- أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي قوي ذي دلالة إحصائية للتأمين التكافلي على التنمية المستدامة، حيث يفسر التأمين التكافلي ما نسبته 40.8% من التغيرات الحاصلة في التنمية المستدامة، مما يؤكد أنه محرك أساسي للتنمية المستدامة.

2- كشفت النتائج أن بعد الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الالتزام بالقوانين) والبعد التنموي (الاستثمار في المشاريع) هما المحركان الأقوى والأكثر تأثيرًا بشكل إيجابي ومباشر على التنمية المستدامة.

3- حصل البعد التنموي على تقييم "منخفض نوعًا ما" من قبل عينة الدراسة، مما يشير إلى أن مساهمة شركات التأمين في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم لا تزال محدودة.

4- أظهر البعد التشريعي تأثيرًا سلبيًا ذا دلالة إحصائية على التنمية المستدامة، وهذه النتيجة غير المتوقعة تشير إلى غياب الإطار التشريعي الحكومي الخاص بتنظيم ممارسة أعمال وأنشطة التأمين التكافلي، وهذا يحد من قدرة شركات التأمين اليمنية على الابتكار، والاستثمار في مجالات تنموية جديدة، كما أن الإطار التشريعي الحالي أو طريقة تطبيقه قد تكون جامدة أو غير مواكبة لمتطلبات التنمية الشاملة، مما قد يحد من قدرة الشركات على الابتكار والاستثمار في مجالات تنموية جديدة.

5- تطبق شركات التأمين مبادئ التأمين التكافلي بمستوى "مرتفع نوعًا ما"، لا سيما فيما يتعلق بالجانب التشريعي والحوكمة.

التوصيات:

انطلاقًا من هذه الاستنتاجات، تقدم الدراسة التوصيات التالية التي ستساعد في معالجة الاختلالات التي كشفت عنها النتائج:

أ. توصيات للجهات الرقابية والتشريعية (الإدارة العامة للتأمين، الاتحاد اليمني للتأمين):

– الأولوية القصوى: تتمثل في العمل على إصدار قانون خاص ينظم أنشطة التأمين التكافلي، ويراعي خصوصيته الشرعية والمالية، ويحدد بوضوح آليات توزيع فائض التكافل، واستقلالية الهيئات الشرعية، وحقوق حملة الوثائق.

– تحفيز الدور التنموي: عن طريق وضع مؤشرات أداء لقياس المساهمة التنموية لشركات التأمين، وربطها بمنح الحوافز، أو تجديد التراخيص.

– بناء القدرات: عقد برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع حول مفاهيم الحوكمة المتقدمة، والتمويل التنموي.

ب. توصيات لشركات التأمين التكافلي:

– تعزيز الحوكمة الداخلية: تعزيز استقلالية وفعالية هيئات الرقابة الشرعية، وتبني أعلى معايير الشفافية في الإفصاح المالي.

– تفعيل البعد التنموي: من خلال تطوير منتجات تأمينية مبتكرة تستهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية، وتخصيص جزء من فائض الصندوق لتمويل مشاريع مجتمعية.

ج. مقترحات لبحوث مستقبلية:

– دراسة العوامل الوسيطة (مثل: الثقافة التنظيمية، الاستقرار السياسي) التي تؤثر في قوة العلاقة بين أبعاد التأمين التكافلي والتنمية.

– إجراء دراسة مقارنة مع دول نجحت في تطوير قطاع تأمين تكافلي (مثل: السودان، ماليزيا) للاستفادة من أفضل الممارسات التشريعية والحوكمية.

– إجراء مثل هذه الدراسة في ظروف أكثر استقرارًا وملاءمة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

[1] أبو النصر، م.؛ محمد، ي. م. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب.

[2] الاتحاد اليمني للتأمين. (2018). تقرير مقدم للمؤتمر العام الثاني والثلاثين للاتحاد العربي للتأمين. المؤتمر العام للاتحاد العربي للتأمين، الحمامات، تونس.

[3] ارزيقات، س. م.؛ ثلجي، م. ر. (2021). إدارة مخاطر شركات التأمين التكافلي في فلسطين: دراسة حالة شركة التكافل الفلسطينية للتأمين. المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، (30)، 1–20.

[4] الإسكوا. (2015). التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية: التقرير العربي حول التنمية المستدامة. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

[5] بطاهر، ب. (2018). شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر. مجلة الاقتصاد والبيئة، 1(1)، 143–157.

[6] بو علي، م. (2020). البعد التنموي للتأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة وكلياتها. مجلة الإحياء، 20(24)، 269–292.

[7] بوزيد، ش. (2015). إدارة مخاطر صناعة التأمين التكافلي: دراسة فقهية تأصيلية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (خاص)، 1–25.

[8] بوسبعين، م. أ.؛ وأعراب، ع. (2015). دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العقيد أكلي محند أولحاج.

[9] بالي، م.؛ صديقي، م. (2016). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، (2)، 1–20.

[10] التقري، س. أ. (2012). دور صناعة التأمين في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عدن.

[11] الجرف، م. س. (د.ت). مبادئ التأمين والتكافل. قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

[12] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2020). وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، (52)، 1.

[13] الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة، الإدارة العامة لشركات التأمين. (2022). التقرير السنوي.

[14]الحسين، م. ز. (2017). أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (17)، 1–25.

[15]خضيرة، ز. (2018). دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، 7(1)، 1–20.

[16]دوابة، أ. م. (2016). رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي. مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، (2)، 105–125.

[17]القرزة داغي، ع. م. (2018). التأمين التكافلي ودوره في المسؤولية المجتمعية. ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الدوحة، قطر.

[18]زيتونة، د.؛ بوقنة، ص. (2020). مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة السودان. (رسالة ماجستير غير منشورة). المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

[19]السنافي، م. ع. (2016). أسواق التأمين التكافلي: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. دار الجامعة الجديدة.

[20]سيف، أ. ع. (2012). دور صناعة التأمين في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عدن.

[21]الشريف، م. ب. (2013). تجربة التأمين التكافلي في سلطنة بروناي دار السلام: دراسة تطبيقية. مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، (1)4، 1–25.

[22]الصبري، و. ق. (2018). دور شركات التأمين في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من أفضل الممارسات في الوطن العربي. مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[23]الصعيدي، ع. ل. م. (2010). التأمين الإسلامي (التكافلي): الأسس النظرية والنماذج التطبيقية. دار النشر للجامعات.

[24]العصيمي، ع. م. ع. (2020). دور السياسة المالية في التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس.

[25]العريني، ف. ع. (2014). التأمين التكافلي: أحكامه الشرعية وتطبيقاته المعاصرة. مكتبة الملك فهد الوطنية.

[26]علاق، خ. (2016). دراسة استطلاعية حول التأمين التكافلي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم البواقي.

[27]علي، م. م. ز. (2017). أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (17)، 1–25.

[28]عطا الله، م. (2014). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فرحات عباس.

[29]غربي، ع. ح. ع. (2020). دور التأمين التكافلي المصرفي في تطوير الصناعة المالية الإسلامية وحمايتها. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 33(3)، 3–40.

[30]غراف، ز. (2016). التأمين الإسلامي والتنمية من خلال صندوق التكافل. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجيلالي ليابس.

[31]فاطمة، ع.؛ وآخرون. (2018). التأمين التكافلي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة عينة من دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، (1)1، 1–25.

[32]القريبي، س. (2010). إشكاليات عملية في التأمين التكافلي وحلول مقترحة. أعمال ملتقى التأمين التعاوني الثاني. الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض.

[33]كامل، م. ر. (2016). الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة الاقتصادي الخليجي، 32(29)، 135–85.

[34]لبرش، س.؛ إدريس، ر. (2021). مساهمة التأمين في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجمع إليانز. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24(2)، 170–149.

[35]المجلس السياسي الأعلى للجمهورية اليمنية. (2019). الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

[36]محمد، ع. ح. ع. (2015). أسباب تدني التغطية التأمينية للتأمينات الاجتماعية من منظور تسويقي: دراسة حالة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اليمن. (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

[37]مزغيش، ع. (2018). متطلبات إدارة المخاطر في شركة التأمين ضد البطالة في الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي.

[38]ميلودي، ن. (2020). دور مؤسسات التأمين التكافلي في دعم المصارف الإسلامية: دراسة استشرافية للجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر.

[39]معوش، م. (2020). متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر في ضوء بعض التجارب الدولية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة فرحات عباس.

[40]مولاي، خ. (2011). التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والآفاق. في: أعمال الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل (ص 1–20). جامعة غرداية.

[41]مهدي، ب. ف. (2017). التحديات التي تواجه التأمين في العراق دراسة تحليلية في شركات التأمين العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24(104)، 193–209.

[42]هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعيار الشرعي رقم (26): التأمين التكافلي، المنامة، البحرين.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية:

[1] صحيفة العربي الجديد. (2019، ديسمبر 19). متاح على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/.

[2] ويكيبيديا. (2022). الاقتصاد. استرد في 2 نوفمبر 2022، من https://ar.wikipedia.org/wiki/الاقتصاد.

[3] المكتبة الشاملة. (2021). نوفمبر 11. (نظريات التنمية المستدامة) كتاب رقم (98311). استرد من http://shamela.ws/index.php/book/98311.

ثالثًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] Ashraf, M. S. (2019). *Efficiency And Productivity In The Takaful And Insurance Industries In Pakistan: A Comparitive Analysis* [Doctoral Dissertation, University Of...].

[2] Dawaba, A. M. (2016). A Strategic Vision To Face The Challenges Of Islamic Takaful Insurance. Journal Of Islamic Economics And Finance (Jief), 2(2), 105-125.

[3] Escwa. (2014). Integrating Cultural Dimensions Into Sustainable Development Policies. United Nations.

[4] Fadhiela, A., & Ali, F. A. (2018). The Role Of Strategic Vigilance In The Operational Performance Of The Banking Sector: Field Research In A Sample Of Private Banks. European Journal Of Business And Management, *10*(21), 1–18.

[5] Ipbes. (2019). Global Assessment Report On Biodiversity And Ecosystem Services Of The Intergovernmental Science-Policy Platform On Biodiversity And Ecosystem Services. E. S. Brondizio, J. Settele, S. Díaz, & H. T. Ngo (Eds.). Ipbes Secretariat. Https://Doi.Org/10.5281/Zenodo.3831673.

[6] Jan, A. A., Lai, F. W., & Tahir, M. (2021). Developing An Islamic Corporate Governance Framework To Examine Sustainability Performance In Islamic Banks And Financial Institutions. Journal Of Cleaner Production, *315*, 128099.

[7] Kanojia, R. (2014). Insurance And Its Role In Sustainable Development. Global Journal Of Finance And Management, *6*(3), 227-232.

[8] Meadows, D. H., Meadows, D. L., Randers, J., & Behrens, W. W. (1972). The Limits To Growth. Universe Books.

[9] Pfeifer, D., & Langen, V. (2021). Insurance Business And Sustainable Development. Risk Management, *23*(4), 1-10. Https://Doi.Org/10.1057/S41283-021-00079-2

[10] Sanki, D. M. (2021). Sustainability & Growth Of Micro Insurance: A Case Of Insurance Company Of India. Journal Of Insurance And Financial Services, *5*(1), 1-15.
[11] Shaik, G., & Babu, D. P. R. (2018). Micro Insurance-Mechanism And Opportunities For The Sustainable Development Of Indian Economy. International Journal Of Mechanical Engineering And Technology, *9*(2), 857–865.
[12] Sholoiko, A., & Shevchenko, L. (2021). Determination Of Factors Affecting Sustainable Development Of The Insurance Market In Ukraine. In Conference Proceedings Determinants Of Regional Development (No. 2, Pp. 63-75).
[13] Unep. (2021). Production Gap Report 2021. United Nations Environment Programme. Https://Productiongap.Org/2021report/
[14] Unesco. (2013). Culture And Sustainable Development. Unesco Publishing.
[15] United Nations Development Programme (Undp). (2015). Guidance Note On Legislative Reform For Sustainable Development. Retrieved From: Https://Www.Undp.Org/Publications/Guidance-Note-Legislative-Reform-Sustainable-Development
[16] Wced. (1987). Our Common Future. Oxford University Press.
[17] World Bank. (2017). World Development Report 2017: Governance And The Law. The World Bank. Https://Openknowledge.Worldbank.Org/Handle/10986/25880